GROUPEMENT
CSL -CNH
Samir Labidi - Nour El Houda Henane

CFA
AUDIT & CONSEIL

الشركة التونسية للبنك

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

التقرير العام

السيدات والسادة مساهمي الشركة التونسية للبنك

التقرير العام لمراقبى الحسابات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

I. التقرير حول القوائم المالية السنوية

1. الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا ، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية للشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2019 و جدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخّص لأهّم الطرق المحاسبيّة والمذكّرات الإيضاحيّة الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة "أساس الرأي المتحفظ" فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2019 ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية". ونحن مستقلون عن البنك طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفينا أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

1.2 مثلت النقاط التالية حدّا لأعمال التدقيق:

- النقائص المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية للبنك والتي تشمل المساقات و الإجراءات ذات العلاقة بمعالجة و اعداد المعلومات المالية. نذكر على وجه الخصوص تبرير و تأكيد التدفقات والعمليات المالية و ضبط جدول التعهدات.

- غياب محاسبة متعددة العملات مستقلة تمسك حسب نظام مزدوج مما لا يمكن من تحديد تأثير العمليات بمختلف العملات الأجنبية على نتيجة السنة المالية وتقييم تعرض البنك لمخاطر الصرف.

2.2 تحتوي كلّ من بنود "خزينة و أموال لدى البنك المركزي التونسي، صكوك بريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسيّة" و"مستحقات على المؤسّسات البنكيّة و الماليّة" و"البنك المركزي التونسي وصكوك بريدية "و"ودائع وأموال المؤسّسات البنكيّة والماليّة" على جملة من المبالغ القديمة العالقة تخصّ بالأساس حساب البنك المركزي بالدينار وبالعملة الأجنبيّة و كذلك حسابات المراسلين بالعملة الأجنبيّة.

كما ان بعض الحسابات على مستوى "الأصول الأخرى" و"الخصوم الأخرى" تحتوي على أرصدة قديمة و مبالغ معلّقة تخّص بالأساس حسابات الترابط الداخليّة بين فروع البنك و المصالح المركزية (بالدينار وبالعملة الأجنبيّة).

قام البنك بإسناد مهمة تبرير و تصفية العمليات العالقة لمكاتب خبرة في المحاسبة مستقلين . و نظرا لان هذه المهمات لا تزال في طور الانجاز فإنه لا يمكن تقييم تأثير نتائجها على القوائم المالية.

3.2 يفتقر البنك لمحاسبة عادلة و شاملة خاصّة بالتعهدات خارج الموازنة. حيث أنه تم الاعتماد على تصاريح الهياكل الداخلية للبنك لإعداد جدول التعهدات خارج الموازنة باستثناء الضمانات و الكفالات .

و عليه ، فإننا نبدي تحفظا بخصوص عدالة و شمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة.

4.2 تجاوزت التعهدات المسجلة محاسبيا ضمن بنود تعهدات الحرفاء "AC3 " ، الأصول الأخرى "AC7 " و التعهدات خارج الموازنة"HB " التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة، وذلك بمبلغ قدره 30،821 مليون دينار.

من ناحية أخرى، لم يقع التصريح للبنك المركزي التونسي ببعض التعهدات منها القروض المسندة للأعوان (من الأموال الذاتية)، الاعتمادات بعنوان اتفاقيات إعادة الشراء، الاعتمادات المستندية و مصادقات على عمليات التصدير و تعهدات التمويل غير المستخدمة. و هو ما قد يؤثر على المدخرات المستوجبة بعنوان تعهدات الحرفاء.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأيا منفصلا في تلك المسائل. وتمثل النقاط التالية، وفقا لحكمنا المهني، مسائل للتدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا:

1.3 تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت المستحقات كما في 31 ديسمبر 2019 ما قدره 393 11 مليون دينار وتم تكوين مدخرات لتغطية المخاطر بما قدره 220 1 مليون دينار كما بلغت الفوائد المؤجلة 561 مليون دينار.

مثلما هو مبيّن بالإفصاح عـ3.1ـدد" التقييد المحاسبي للتعهدات والمداخيل المتعلقة بها"، يقوم البنك بتقييم التعهدات وتكوين المدخرات لتغطية المخاطر طبقا لشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي عـ24ـدد لسنة 1991 كما تم إتمامه وتنقيحه بالنصوص اللاحقة قد توفرت.

ونظرا لتعرض البنك لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير كمية ونوعية تتطلب درجة عالية من التقدير، اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات والفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

الإجراءات المعتمدة

بناءً على النقاشات التي أجريناها مع الإدارة و على تقييمنا لإجراءات الرقابة في البنك ، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. وتعتمد عملية تصنيف التعهدات أساسا على أقدمية المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا:

- مقاربة بين التعهدات المسجلة محاسبيا وبين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة؛
- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة من طرف البنك ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي؛
- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر و تأجيل الفوائد؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهّدات ومراقبة سلوكيّات الحرفاء خلال فترة 2019؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدّخرات وتقييم كفاية الفرضيّات المعمول بها؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخرات الفردية والمدخرات الجماعية والمدخرات الإضافية و مطابقتها للقوانين الجاري بها العمل؛
- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات المقترحة.

2.3 تسجيل الفوائد والعمولات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجّلة ضمن نتائج سنة 2019 مبلغا قدره 911 مليون دينار.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات مسألة أساسية في التدقيق بسبب أهمية هذا البند و نظرا للنقائص المرتبطة بالنظام المعلوماتي.

- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأييدها مع توجّهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية؛

- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة،

- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذّي أبديناه سالفا، نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012 ، قامت الشركة التونسيّة للبنك بتسجيل إعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. تشمل أصول البنك ما قيمته 22 مليون دينار بعنوان مستحقات وقع إعادة جدولتها ومستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة بين 20 و25 سنة بدون فوائد وذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

3. تم تقديم دعوى قضائية ضد البنك في عام 2011 من قبل السيد BRUNO POLI لاستعادة رقاع الخزينة سلمت لـBNDT. بتاريخ 29 أكتوبر 2015 . صدر حكم قضائي إبتدائي، تم تدعيمه إستئنافيا، ضد البنك وإدانته بإعادة هذه الرقاع أو دفع ما قيمته 7 مليون دولار. تمت إحالة الملف للتعقيب مع وقف تنفيذ تأمين المبلغ. واعتمادا على رأي المحامي المسؤول عن القضية فإن البنك غير معرض لأية مخاطر.

4. الإفصاح عدد 5" الأحداث بعد تاريخ الختم" و الذي يصف التدابير التي اتخذها البنك (خطة استمرارية العمل و نظام السلامة للموظفين و العملاء) و ذلك بعد تفشي فيروس COVID 19 و الشكوك المتعلقة بتقييم الأثر المحتمل على نشاط البنك و وضعه المالي.

5-تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقا للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقّة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. و في هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف و من ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه و بين القوائم المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى .وإن استنتجنا استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6- مسؤولية الإدارة و مجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، طبقا لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك . ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في البنك.

7- مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا كليّا أن المراجعة التي تم القيام بها طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائما عن خطأ جوهري عندما يكون موجودا.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتُعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضا:

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبة جوهرية ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا بشأن قدرة البنك على مواصلة النشاط. وإذاً خلصنا إلى وجود ريبة جوهرية، يكون مطلوبا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.

- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

II. تقرير حول المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى

في إطار مهمة المراجعة المزدوجة، قمنا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها بالمعايير المعتمدة من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وطبقا للنصوص القانونية والترتيبية المعمول بها:

1. فعالية نظام الرقابة الداخلية

قمنا، طبقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 من القانون عدد 94-117المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96-2005 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية واعداد القوائم المالية. وفي هذا الصدد، نذكر أن المسؤولية عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

وقد أشرنا ضمن تقريرنا الى بعض النقائص والتي تشمل على وجه الخصوص المساقات والإجراءات ذات العلاقة بمعالجة المعلومات المالية وإعداد القوائم المالية.

2. مسك حسابات الأسهم

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2827 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق بمسك حسابات الأسهم الصادرة عن البنك . وترجع مسؤولية السهر على احترام النصوص القانونية لإدارة البنك.

ليس لدينا ملاحظات بهذا الخصوص.

3. المساهمات المزدوجة

طبقا لمقتضيات الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية لا يمكن لشركة أسهم أن تمتلك مساهمات في شركة أسهم أخرى تكون مساهمة في رأس مالها بنسبة تفوق عشرة في المائة. تمتلك شركتين ضمن مجمع الشركة التونسية للبنك ، في 31 ديسمبر 2019، 712 305 سهما في رأس مال البنك.

وتحرم هذه الشركات من حقها في التصويت المرتبط بمساهمتها خلال الجلسة العامة العادية التي ستصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019.

4. وضعية الصرف

بالرجوع إلى الفصل 5 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 08-97، لم نتمكن من تقييم وضعية الصرف الراجعة للبنك وذلك بسبب غياب مسك محاسبة متعددة العملات وفقا للمعيار المحاسبي عدد 23.

تونس، في 2 أفريل 2020

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي
خبير محاسب و مراقب حسابات
إقامة الصفصاف مكتب 9 أ مونبليزير
الهاتف: 71 950 158 - 71 950 252 فاكس: 71951296

سمير العبيدي

فتحي السعيدي

CFA Fathi Saidi
CFA
cfa-resources.com
Membre de l'OECT

التقرير الخاص

السيدات والسادة مساهمي الشركة التونسية للبنك

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

طبقا لمقتضيات الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك و المؤسسات المالية و الفصول ع200دد وع475دد من مجلة الشركات التجارية، نعرض عليكم في ما يلي الإتفاقيات المنصوص عليها بالفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من إحترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص و المصادقات على هذه الإتفاقيات و العمليات و من صحة ترجمتها بالقوائم المالية. و ليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الإتفاقيات و العمليات و إنما إحاطتكم علما بخصوصياتها و شروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة و ذلك دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الإتفاقيات و العمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

I. العمليّات المتعلّقة بالاتّفاقيّات المبرمة خلال سنة 2019

1. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، اتفاقية تمويل بالعملة وذلك بمبلغ إجمالي قدره 20 مليون أورو في إطار القرض المجمع بمبلغ 341 مليون أورو. يتم خلاص هذا القرض على مدة ثلاث سنوات بنسبة فائدة قدرها 2،25 % .

   ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 20 مليون أورو أي ما يعادل 62،854 مليون دينار.

2. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون اتفاقية تتعلق بالتفويت في قسط من القروض (قسط 2019-1) وذلك بمبلغ إجمالي قدره 59،610 مليون دينار. تمت هذه العملية بالدينار الرمزي.

3. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون اتفاقية تتعلق بالتفويت في قسط من القروض (قسط 2019-2) وذلك بمبلغ إجمالي قدره 102،682 مليون دينار. تمت هذه العملية بمبلغ 10 مليون دينار.

   و لتمويل هذه العملية، تحصلت الشركة الفرعية على قرض من طرف البنك قدره 10 ملايين دينار و فق هذه الشروط:

- المدة: 7 سنوات ؛
- الخلاص: قسط سنوي بتاريخ 15 ديسمبر من كل سنة؛
- نسبة الفائدة: TMM+1,5%؛
- الضمانات: عقد و سند القرض.

ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض و الفوائد الجارية كما في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 10،041 مليون دينار.

4. قرر مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 4 أفريل 2019 إعادة هيكلة الاموال الذاتية للشركة الفرعية الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون و ذلك عبر :

- التخفيض في رأس مال الشركة بما قدره 33،8 مليون دينار المال لاستيعاب جزء من الخسائر المتراكمة وشطب الأسهم التي يمتلكها البنك؛
- الترفيع في راس المال بما قدره 36،462 مليون دينار عبر تحويل الحساب الجاري للشركاء؛
- تخصيص المبلغ المتبقي من الحساب الجاري للشركاء أي ما يعادل 13،211 مليون دينار لإدراجها ضمن بند احتياطات خاصة للشركة الفرعية و ذلك لتغطية ما تبقى من الخسائر المتراكمة و البالغة 12،042 مليون دينار.

5. قام البنك بإسناد الشركة الفرعية "عقارية الشارع" قرض قدره 8،530 مليون دينار و ذلك لجدولة المبالغ الجارية و الغير مستخلصة للقرض المجدول الذي تم الحصول عليه سابقا بما يساوي 8،624 مليون دينار.

وتتمثل شروط هذا القرض كالآتي:

- المدة: 4 سنوات ؛
- الخلاص: في أخر المدة مع إمكانية الخلاص المسبق دون غرامات؛
- نسبة الفائدة: TMM+1%؛
- الضمانات: رهن قطعة أرض موضوع سند الملكية عدد 12883 بن عروس.

ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض و الفوائد الجارية كما في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 9،097 مليون دينار.

6. قام البنك بإسناد الشركة الفرعية " شركة أكتيف أوتل " قرض قصير المدى قدره 1،500 مليون دينار.

وتتمثل شروط هذا القرض كالآتي:

- المدة: سنة واحدة ؛
- الخلاص: في أخر المدة ؛

- نسبة الفائدة: TMM+0,5%؛
- الضمانات: عقد و سند القرض.

ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض و الفوائد الجارية كما في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 1،553 مليون دينار.

7. بمقتضى قرارات وزير المالية ، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، وذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية. بلغت هذه الضمانات 87،164 مليون دينار.

8. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية المالية للشركة التونسية للبنك اتفاقية تتعلق بتوظيف و التصرف في القرض الرقاعي STB SUB 2019.

بمقتضى هذه الإتفاقية، تتقاضى الشركة الفرعية عمولة تساوي 0.6% من مبلغ القرض و ذلك بعنوان مصاريف الإعداد و التوظيف. بلغت هذه العمولة 300 000 دينار (خالية من الأداءات).

و بعنوان إعداد الإصدار تتقاضى الشركة الفرعية عمولة جزافية قدرها 50 000 دينار (خالية من الأداءات).

9. قامت الشركات التابعة و أعضاء مجلس الإدارة بالاكتتاب في القرض الرقاعي االذي أصدره البنك سنة 2019 و قدره 50 مليون دينار. و قد بلغ المبلغ المكتتب ما قيمته 10،680 مليون دينار موزع كالأتي:

الشركة	القرض	المبلغ المكتتب
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	Catégorie A	1 000 000
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	Catégorie A	500 000
سيكاف الادخار الرقاعي	Catégorie C	4 000 000
سيكاف المستثمر	Catégorie C	100 000
سيكاف المستقبل	Catégorie C	80 000
مجموع الشركات التابعة و ذات الصلة		**5 680 000**
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	Catégorie E	2 000 000
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	Catégorie A	3 000 000
مجموع المسيرين		**5 000 000**
المجموع العام		**10 680 000**

10. بلغت الودائع المكتتبة خلال سنة 2019 من طرف الشركات التابعة وذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة في موفى ديسمبر 2019 ما قدره 123،295 مليون دينار موزعة كما يلي:

الشركة	شهائد إيداع	إيداعات لأجل	المجموع
عقارية الشارع	500 000	1 920 000	2 420 000
المغازات العامة و المستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	-	3 300 000	3 300 000
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	3 500 000	-	3 500 000
سيكاف المستقبل	-	25 000	25 000
سيكاف الادخار الرقاعي	13 000 000	5 500 000	18 500 000
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	-	55 000 000	55 000 000

المالية للشركة التونسية للبنك	-	2 400 000	2 400 000
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	-	1 950 000	1 950 000
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	-	3 000 000	3 000 000
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	-	1 700 000	1 700 000
سيكاف المدخر	15 500 000	15 500 000	31 000 000
الدخيلة	500 000	-	500 000
المجموع بالدينار	**33 000 000**	**90 295 000**	**123 295 000**

II. العمليات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة خلال السنوات السابقة

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012 ، قامت الشركة التونسيّة للبنك، خلال سنة 2011، بتسجيل إعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتّى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. قام البنك بإبرام عدة اتفاقيات تصرف في صناديق موارد الميزانية (موارد راجعة للدولة) مع الدولة التونسية (تمول هذه الصناديق المنح الغير قابلة للاسترداد، المنح والقروض) ويتقاضى البنك مقابل ذلك عدة عمولات.

   بلغ رصيد هذه الموارد نهاية سنة 2019 ما قيمته 37،010 مليون دينار مقابل 38،008 مليون دينار نهاية سنة 2018.

3. بمقتضى قرارات وزير المالية الممضاة قبل سنة 2019، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، وذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية. بلغت هذه الضمانات 342،996 مليون دينار.

4. قام البنك قبل سنة 2019 بإكتتاب مبلغ 70 مليون دينار في القرض الوطني الذي أصدرته الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، يتم خلاصهم على مدة سبع سنوات مع سنتي إمهال بنسبة فائدة قدرها 6،15 % وقامت بشراء ما قدره 0،756 مليون دينار يتم خلاصهم على مدة خمس سنوات مع سنة إمهال بنسبة فائدة قدرها 5،95 %. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض ما قيمته 28 مليون دينار نهاية سنة 2019.

5. أبرمت الشركة التونسية للبنك قبل سنة 2019 مع الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، اتفاقية تمويل بالعملة وذلك بمبلغ إجمالي قدره 10 مليون أورو في إطار القرض المجمع بمبلغ 250 مليون أورو. يتم خلاص هذا القرض على مدة ثلاث سنوات بنسبة فائدة قدرها 2 % .

   ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 3،333 مليون أورو أي ما يعادله 10،476 مليون دينار.

6. بلغت الاعتمادات البنكيّة المسندة من طرف الشركة التونسيّة للدولة التونسية، المساهم الرئيسي، عن طريق مختلف الوزارات في 31 ديسمبر 2019 ما قدره 91،793 مليون دينار (دون القروض المجمعة) .

7. بمقتضى مراسلات وزارة المالية خلال سنة 2019، تم التجديد في ضمان الدولة الذي إنتفعت به الشركة التونسية للبنك طبقا لاتفاقية ضمان الدولة الممضاة إثر اجتماع وزاري بتاريخ 2 جوان 2011. قام البنك بمقتضى هذا الضمان بإقراض الشركة الفرعيّة البنك الفرنسي التونسي مبلغ 70 مليون دينار لمدة 7 أيام قابلة للتجديد و بنسبة فائدة قدرها 8،75 %.

8. قامت الشركة التونسية للبنك بإقراض الشركة الفرعيّة البنك الفرنسي التونسي مبلغ 700 ألف دولار أي ما يعادل 1،959 مليون دينار.

9. قامت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 18 أكتوبر 2016 باكتتاب مبلغ 16 مليون أورو اي ما يعادله 39،560 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك الأجنبي التونسي، شركة تابعة، و قد انتفع البنك بضمان الدولة لتغطية خطر عدم الخلاص بمقتضى قرار وزير المالية بتاريخ 17 أكتوبر 2016.

بتاريخ 26 ماي 2017 و 28 مارس 2018، قامت الشركة التونسية للبنك بتحويل 6 مليون أورو و 3 مليون أورو من هذا القرض إلى مساهمة في رأس مال البنك الأجنبي التونسي ، أي ما يعادل 22،253 مليون دينار. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 7 مليون أورو أي ما يعادل 17،308 مليون دينار.

10. قامت الشركات التابعة وذات الصلة و أعضاء مجلس الإدارة قبل سنة 2019 بالاكتتاب في مختلف القروض الرقاعية التي أصدرها البنك.

تتوزع المبالغ الجارية موفى ديسمبر 2019 كالأتي:

الشركة	القرض	المبلغ المكتتب	المبلغ الجاري
سيكاف المدخر	STB 2008-2	5 035 200	1 888 200
المغازات العامة و المستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	STB 2018/1	100 000	100 000
المالية للشركة التونسية للبنك	STB 2008-2	200 000	75 000
المالية للشركة التونسية للبنك	STB 2018/1 B	500 000	500 000
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	STB 2008-2	3 535 200	1 325 700
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	STB 2010/1 Cat A	1 000 000	100 000
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	STB 2017/1	1 300 000	1 180 000
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	STB 2018/1 B	2 000 000	2 000 000
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	STB 2008/1 CATEGORIE B	375 000	117 188
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	STB 2018/1 B	500 000	500 000
مجموع الشركات التابعة و ذات الصلة		**14 545 400**	**7 786 088**
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	STB 2008/1 CATEGORIE C	2 000 000	900 000
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	STB 2008/1 CATEGORIE D	5 000 000	2 800 000
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	STB 2008-2	10 000 000	3 750 000
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	STB 2010/1 Cat B	20 000 000	7 994 000

الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	STB 2018/1 B	5 000 000	5 000 000
مجموع المسيرين		**42 000 000**	**20 444 000**
المجموع العام		**56 545 400**	**28 230 088**

11. بلغت الودائع المكتتبة قبل سنة 2019 من طرف الشركات التابعة وذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة في موفى ديسمبر 2019 ما قدره 34،770 مليون دينار موزعة كما يلي:

الشركة	المبلغ
سيكاف المستثمر	270 000
المغازات العامة و المستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	300 000
سيكاف المستقبل	200 000
سيكاف الادخار الرقاعي	4 000 000
سيكاف المدخر	30 000 000
المجموع بالدينار	**34 770 000**

12. بلغت الأرصدة البنكية بعنوان الحسابات الجارية للشركات التابعة وذات الصلة نهاية سنة 2019 مجموع 56،414 مليون دينار تتوزع كالآتي:

الشركة	الأرصدة
الدخيلة	30 787
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	17 182 855
عقارية الشارع	22 607 649
المالية للشركة التونسية للبنك	4 893 869
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	3 357 085
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	2 327 461
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	116 361
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	199 960
سيكاف المستقبل	12 472
سيكاف المستثمر	5 227
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	100 649
سيكاف المدخر	5 579 628
المجموع بالدينار	**56 414 003**

13. قامت الشركة التونسيّة للبنك بإبرام اتّفاقيّات حسابات جارية مع الشركات التابعة لها. بلغ رصيد هذه الحسابات في 31 ديسمبر 2019 ما قدره 17،800 مليون دينار موزعة كالآتي:

الشركة	الرصيد في 31 ديسمبر 2019	نسبة الفائدة	الفوائد
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	-	TMM+0,5%	1 532
شركة أكتيف أوتل	12 800	TMM+2%	-
عقارية الشارع	5 000	بدون فوائد	-
المجموع بالألف دينار	**17 800**		**1 532**

14. قامت الشركة التونسيّة للبنك بإبرام العديد من اتّفاقيّات التصرّف في المبالغ المدفوعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية "Fonds à capital risque" مع شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية التابعة للشركة التونسيّة للبنك ويبيّن الجدول تفصيل هذه الإتفاقيات :

رؤوس الأموال المتصرّف فيها	سنة الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2019/12/31
ر.م. STB 1	1999	8 000	4 707
ر.م. STB 2	2000	8 000	5 161
ر.م. STB 3	2001	5 000	3 836
ر.م. STB 4	2002	6 500	5 980
ر.م. STB 5	2003	6 824	5 663
ر.م. STB 6	2005	2 707	1 869
ر.م. STB 7	2006	800	726
ر.م. STB 8	2007	9 371	6 190
ر.م. STB 9	2008	4 800	4 649
ر.م. STB 10	2008	8 748	8 733
ر.م. STB 11	2009	6 000	6 511
ر.م. STB 12	2009	9 898	11 361
ر.م. ID STB 1	2002	2 000	1 230
ر.م. ID STB 2	2002	2 000	1 258
ر.م. ID STB 3	2003	5 436	3 764
ر.م. ID STB 4	2005	360	406
ر.م. ID STB 5	2006	1 133	1 214
ر.م. ID STB 6	2007	4 000	3 591
المجموع بالألف دينار		**91 577**	**76 849**

تتمثّل العمولات التي تتقاضاها شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك بعنوان التصرّف في هذه الأموال كما يلي :

- عمولة تصرّف تساوي 1% من الأصول مقيّمة بتاريخ الختم تدفع بعد طرح جميع النفقات مع حدّ أدنى يساوي 1% من مبلغ الأموال المكتتبة سنويّا؛
- عمولة مردوديّة تتراوح بين 10 و20% من زائد التفويت في الأسهم والحصص والأرباح الموزّعة؛
- عمولة مردوديّة تساوي 10% من إيرادات التوظيفات.

وقد قام البنك خلال سنة 2019 بتسجيل أعباء إجماليّة بقيمة 991،789 ألف دينار بعنوان مختلف هذه العمولات.

15. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع سيكاف المدخر ، سيكاف المستثمر، سيكاف المستقبل و سيكاف الإدخار الرقاعي تقوم الشركة التونسيّة للبنك بوظيفة مؤتمن أسهم و أموال و/أو موزع لتلك الشركات. ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات العمولات التالية:

- عمولة تساوي 0,15 % من قيمة الأصول الصافية لشركة سيكاف المدخر يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2019 ما قدره 599 445 دينار.
- عمولة تساوي 0،2% من القيمة الصافية لأصول شركة سيكاف المستثمر يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت العمولة بعنوان سنة 2019، ما قدره 632 2 دينار.
- عمولة سنويّة قارّة قدرها 000 1 دينار (خالية من الأداءات) تدفع من طرف سيكاف المستقبل.
- عمولة تساوي 0,15 % من قيمة الأصول الصافية لشركة سيكاف الإدخار الرقاعي يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2019 ما قدره 352 55 دينار.

16. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال لصناديق FCP DELTA، FCP HIKMA التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,1 % (باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتّم احتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2019 ما قدره 586 دينار دون اعتبار الأداءات.

17. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال لصناديق FCP INNOVATION، FCP CAPITAL PLUS التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,1 % (بدون باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتّم احتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2019 ما قدره 200 8 دينار دون اعتبار الأداءات.

18. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، تقوم هذه الأخيرة بـ:

- التصرف في جميع محفظة الأسهم و السندات المكتتبة لفائدتها و لفائدة الحرفاء حيث تلتزم الشركة التونسية للبنك بتحويل جميع المحفظة إلى الشركة الفرعية التي ستحيل للبنك عمولة وساطة ، والتي تساوي 40٪ من العمولات المفوترة من طرف الشركة المالية بعنوان العمليات المتأتية من شبكة فروع البنك . وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2019 ما قدره 236 دينار دون اعتبار الأداءات.
وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,2 %على كل العمليات التي كلفت بها ويقع تحديد السقف الأقصى لهذه العمولات بالاتفاق بين الطرفين. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2019 ما قدره 238 دينار دون اعتبار الأداءات.
- التصرف في العمليات على سندات كل خطوط القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014 المكتتبة لفائدة البنك أو لفائدة حرفائه وتحيل الشركة الفرعية ثلث العمولات المحققة في إطار هذه العمليات إلى البنك. لم يتم إحالة أي مبلغ في 2019.

- القيام بالعمليات الخاصة بمسك سجل المساهمين وعقد الجلسات العامة . وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات مبلغا جزافيا سنويا يقدّر ب40 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

19. قامت الشركة التونسية للبنك بفوترة أعباء الأعوان الملحقين لدى الشركات الفرعية بالنسبة لسنة 2019 و تتوزع كالأتي:

الشركة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
شركة أكتيفوتلز	-	-	21 599	17 817
عقارية الشارع	23 046	24 438	28 179	21 094
المالية للشركة التونسية للبنك	20 938	64 396	44 960	37 342
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	80 092	98 808	82 629	74 710
شركة السلامة و الحراسة	24 362	28 317	28 270	20 621
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	-	10 205	24 220	19 960
المغازات العامة و المستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	23 189	27 691	27 612	20 006
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	46 745	61 361	26 882	32 487
المجموع بالدينار	**218 371**	**315 215**	**284 349**	**244 038**

20. تؤجّر الشركة التونسيّة للبنك للشركات الفرعيّة العديد من المقرات وتتمثّل شروط عقود الكراء كما يلي :

الشركة الفرعيّة	مبلغ الكراء السنوي	تاريخ بداية الكراء	الزيادة السنويّة	تاريخ بداية الترفيع	معلوم كراء 2019 (TTC)
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون- الطابق الأول	10 000 (TTC)	01/07/2004	5%	السنة الثانية	20 428
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون- الطابق الثاني	10 000 (TTC)	01/09/2001	5%	السنة الثانية	23 357
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون- الطابق الثالث	10 000 (TTC)	01/05/2005	5%	السنة الثانية	19 729
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	8 400 (HTVA)	01/07/2004	5%	السنة الثانية	31 118
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	5 400 (HTVA)	01/01/2003	5%	السنة الثانية	29 691
المالية للشركة التونسية للبنك	27 875 (HTVA)	01/01/2010	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	65 066
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	5 227 (HTVA)	01/12/2011	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	6 051
شركة السلامة و الحراسة	4 800 (HTVA)	01/01/2016	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	5 998
الوسائل العامة	5 400 (HTVA)	01/01/2016	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	6 747
المجمـوع بالدينار					**208 185**

و بلغت تكاليف صيانة المباني و الحراسة التي قام البنك بفوترتها خلال سنة 2019 ماقدره 184،443 ألف دينار موزعة كالأتي:

الشركة	المبلغ
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	55 831
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	34 230
المالية للشركة التونسية للبنك	94 382
المجموع بالدينار	**184 443**

21. قام البنك خلال سنة 2016 بإبرام اتفاقية مع شركة السلامة و الحراسة للشركة التونسية للبنك تتعلق بخدمات حراسة مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيا. و وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة السلامة و الحراسة . وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2019 ما قدره 438 5 ألف دينار.

22. قام البنك خلال سنة 2015 بإبرام اتفاقية مع شركة الوسائل العامة تتعلق بخدمات تنظيف مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيا. و وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة الوسائل العامة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2019 ما قدره 271 4 ألف دينار.

23. بلغت الاعتمادات البنكيّة المسندة من طرف الشركة التونسيّة للشركات التابعة و لأعضاء مجلس الإدارة و مديريها في31 ديسمبر 2019 ما قدره 18،247 مليون دينار موزّعة كالآتي:

الشركة	اعتمادات أخرى	المكشوف البنكي	فوائد جارية	المجموع بالدينار
الشركة العامة للبيع	1 159 670	82 261	-	1 241 931
عقارية الشارع	9 755 155		367 147	10 122 302
شركة السلامة و الحراسة		78 447	-	78 447
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك		281	-	281
الوسائل العامة		32 678	-	32 678
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك		5 810	-	5 810
الدخيلة	2 585 234		32 495	2 617 729
مجموع الشركات التابعة	**13 500 059**	**199 477**	**399 642**	**14 099 177(*)**
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	4 117 564	-	-	4 117 564
مجموع أعضاء مجلس الإدارة	**4 117 564**	-	-	**4 117 564**
المدير العام	30 019	-	-	30 019
المجموع العام	**17 647 641**	**199 477**	**399 642**	**18 246 759**

(*): دون اعتبار الاعتمادات المسندة خلال سنة 2019 المذكورة أعلاه.

III. <u>الإلتزامات تجاه المسيرين</u>

1. تتلخص إلتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين والمنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) II الفقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي :

- تم تعيين المدير العام الحالي للبنك بمقتضى قرار مجلس الإدارة بتاريخ 7 مارس 2019. عناصر التأجير هي نفسها التي كان ينتفع بها المدير العام السابق كما حددتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 30 ماي 2016. و تتكون عناصر التأجير من:

  - جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الصافي في حدود 16 ألف دينار؛

- جزء متغير لا يتجاوز 50 % من المبلغ القار السنوي أي 96 ألف دينار يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة والمؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 500 لتر شهريا، والتكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية مع حد أقصى بـ 250 دينار وإرجاع جميع المصاريف المتكبدة في إطار وظيفته عند الاستظهار بالفواتير.

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام المساعد السابق كما تم تحيينها من قبل لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 نوفمبر 2016. و تتكون عناصر التأجير من :

- جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الخام في حدود 4،767 ألف دينار أي راتب شهري صافي في حدود 2،670 ألف دينار ؛
- جزء متغير لا يتجاوز 50 % من المبلغ القار السنوي يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة والمؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا ، و إرجاع مصاريف المكالمات الهاتفية.

- تم ضبط عناصر تأجير المستشارين بمقتضى قرارات مجالس الإدارة المنعقدة بتاريخ 17 جويلية 2018 و 21 نوفمبر 2018 و30 أكتوبر 2019 تتكون عناصر التأجير من :

العناصر	المستشار الأول		المستشار الثاني	
	من 2018/7/1 إلى 2019/06/30	من 2019/7/1 إلى 2019/07/31	من 2018/12/1 إلى 2019/11/30	من 2019/12/1 إلى 2020/11/30
الجزء القار	450 5 دينار (خام شهري)		000 5 دينار (صافي شهري)	
الجزء المتغير	إلى حدود 10 ألاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام و قرار مجلس الإدارة		إلى حدود 20 ألف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام على أساس تحقيق الأهداف	
الامتيازات العينية	سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا		مقتطعات وقود بقيمة 200 لتر شهريا	

- حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 27 أفريل 2019 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء مجلس الإدارة بـ 000 4 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس مجلس الإدارة و 000 2 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

- حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 27 أفريل 2019 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء لجنة التدقيق و لجنة المخاطر بـ 000 2 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس كل لجنة و 000 1 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

2. تتلخّص التزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين كما تضمنتها القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كما يلي:

	المدير العام		المدير العام المساعد و المستشارين		أعضاء مجلس الإدارة	
	أعباء 2019	الخصوم في 31/12/2019	أعباء 2019	الخصوم في 31/12/2019	أعباء 2019	الخصوم في 31/12/2019
استحقاقات قصيرة المدى	**717 854**	**72 093**	**313 381**	**176**	**108 750**	**48 265**
المسيرين السابقين	289 804	-	146 252	-	-	-
المسيرين الحاليين (التأجير الخام)	353 498	72 093	132 884	176	108 750	48 265
الأعباء الاجتماعية و الجبائية	74 552	-	34 245	-	-	-
استحقاقات ما بعد التوظيف	*	*	-	-	-	-
المجموع	**717 854**	**72 093**	**313 381**	**176**	**108 750**	**48 265**

(*) تحدد الاستحقاقات مابعد التوظيف استنادا لما ورد بالاتفاقية الجماعية لموظفي البنوك و المؤسسات المالية. بلغت اعباء سنة 2019 ماقدره 146 الف دينار اما الخصوم فقد بلغت 169 الف دينار.

هذا وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تمكننا من الوقوف على اتفاقيات أو عمليات أخرى تنطبق عليها الأحكام السالفة الذكر.

تونس، في 2 أفريل 2020

مراقبي الحسابات

فتحي السعيدي